

معاناة كبيرة للمزارعين في موسم القمح وخسائر فادحة



الخميس 11 مايو 2017 02:05 م

معاناة كبيرة يعيشها المزارعون في موسم حصاد القمح، بعد الخسارة التي تكبدوها؛ نتيجة الزيادة الضئيلة في أسعار توريده، التي لا تغطي تكاليف زراعته من تجهيز للأرض والتقاوي والري والأسمدة، انتهاء بمصاريف الحصاد

وقال عادل الشريف، نقيب المزارعين بسوهاج في حوار صحفي، إن سعر القمح غير مرضٍ للفلاح ولا يتناسب مع ارتفاع أسعار السماد، سواء في الجمعية الزراعية أو السوق السوداء، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السولار المستخدم في تشغيل ماكينات الري حوالي 5 أو 6 مرات خلال فترة زراعته، فضلا عن تأخر صرف مستحقات المزارع بعد تسليمه المحصول، مؤكداً أن ما تم تحديده من قبل وزارة الزراعة بالتنسيق مع "التموين" هذا العام عن سعر الأردب بـ580 جنيهاً لأعلى درجة نقاوة للمحصول غير كافٍ، ويتوجب على الدولة إما أن تأخذ القمح من المزارع بالسعر الذي تستورد به القمح من الخارج، أو بسعر 800 جنيهاً للأردب

وأوضح محسن حسن، رئيس جمعية الشرق للتنمية والإنتاج، أن الحكومة لم تراعى جميع الأمور المتعلقة بتكاليف الزراعة ومستلزماتها، بما وقع بالخسارة على الفلاحين فيما يخص محصول القمح، مطالباً الحكومة بزيادة السعر ليتناسب مع تكاليف الزراعة ويوفر هامش ربح مرضي، حتى لا يضطر المزارعون إلى العزوف عن القمح إلى محاصيل أخرى تحقق لهم مكاسب عادلة

ولفت حسن إلى مشكلات أخرى يواجهها المزارعون مع إدارات المطاحن في شون الغلال؛ تتلخص في أن من يحددون نسبة النقاوة يعتمدون على المعارف والعلاقات الشخصية، ويذهب ضحيتها الفلاح الصغير، فضلا عن أزمة انتظار التسليم وتكدسات وتهافت المزارعين على أبواب الشون لعدة أيام، وهيمنة التجار الكبار على مفاتيح التسليم، وتأخر سداد مستحقات الفلاحين

وكشفت دراسة ميدانية أعدتها أمانة الفلاحين بالحزب المصري الديمقراطي بأسسوط، حول أسعار توريد القمح التي حددتها الحكومة خلال الحالي، أكدت أن الفلاح يخسر في فدان القمح بأسعار توريده للحكومة 1745 جنيهاً، وفقاً لمتوسط الفرق بين المصروفات وأسعار التوريد، وأكدت الدراسة أن تحديد الحكومة لسعر توريد أردب القمح زنة 150 كيلو بـ555 جنيهاً للأردب بنسبة نقاوة 22، و565 جنيهاً بنسبة نقاوة 23، و575 جنيهاً بنسبة نقاوة 23,5، ظالم جداً للفلاحين، ويكبدهم خسائر كبيرة يضطر المزارعون تغطيتها بالاستدانة من البنك الزراعي

وقالت الدراسة إن الحكومة صرحت بأنها ستشتري القمح من الفلاح بالأسعار العالمية، متناسية ما تقدمه الحكومات من دعم كبير لزراعات القمح، خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية والميكنة الكاملة في الزراعات الأجنبية التي توفر مبالغ طائلة، مقارنة بما يعانيه الفلاح المصري، ورغم ذلك، لم تلتزم الحكومة بتصريحات التوريد بالأسعار العالمية التي تصل إلى 210 دولار للطن الواحد، بخلاف سعر الشحن الذي يصل 50 دولاراً للطن

وأشارت الدراسة إلى أن القمح المصري معروف أنه يحتوي على أعلى نسبة بروتين على مستوى العالم ومن أجود أنواع الاقمح عالمياً، وتصل نسبة البروتين فيه إلى 18%، وخالي من فطر الارجوت المسمم، الموجود بالقمح الروسي الذي تستورده الحكومة، وتصل نسبة البروتين فيه إلى 12.5%، ولا يستخدم إلا علفاً للحيوانات

وأكدت الدراسة أن تكلفة إنتاج فدان القمح كبيرة على الفلاح؛ تتمثل في إيجار الفدان بتكلفة 6 آلاف جنيه، وحرثه مرتين بـ700 جنيه، وشيكارة تقاوي بما يقارب الـ400 جنيه، وعمل 3 مزارعين للتطويع بمبلغ 240 جنيهاً، و6 شكاير كيماوي متوسط بتكلفة 1200 جنيه، ورش الحشائش 400 جنيه، و7 ربات بتكلفة 840، و12 عامل حصاد وتربيط 960 جنيهاً، و3 عمال لم المحصول بـ240 جنيهاً، و5 ساعات دراسة المحصول بـ125 جنيهاً للساعة، بإجمالي 675 جنيهاً، ناهيك عن تخصيص 4 عمال للعمل وراء ماكينة الدراسة بـ320 جنيهاً، وشكاير تعبئة بقيمة 60 جنيهاً، و4 عمال لتعبئة التبن بتكلفة 320 جنيهاً، ومصروفات نثرية شاي وغداً بتكلفة 300 جنيه، فيكون إجمالي المصروفات للفدان 12 ألفاً و655 جنيهاً

ولفتت الدراسة إلى أن متوسط إنتاجية الفدان تصل لـ14 أردبا، وإذا حسبنا أن 90% مما يتم توريده لشؤون الحكومة يكون بنسبة نقاوة 22، التي حددت لها وزارتي التموين والمالية بمبلغ 656 جنيها، يكون حصيلة بيع إنتاج فدان القمح للحكومة 7 آلاف و910 جنيها، إضافة إلى متوسط 12 حمل تبن بسعر 250 جنيها للحمل الواحد 3000 جنيها، وتوصلت الدراسة إلى أن إجمالي إيرادات فدان القمح تصل لـ10 آلاف و910 جنيها، بينما يصرف على الفلاح 12 ألفا و655 جنيها، فتكون الخسارة 1745 جنيهاً □

وطالب القائمون على الدراسة حكومة الانقلاب بزيادة سعر توريد القمح لـ700 جنيه للأردب، ليحقق هامش ربح مناسب للمزارعين حتى يقبلوا على زراعته ولسد الفجوة من القمح التي تزيد على 50% خاصة أن مصر أصبحت أكبر مستورد للقمح عالمياً، ويصل استهلاكنا 20 مليون طن سنوياً، بالإضافة إلى أن الحكومة تستطيع توفير 14 مليار دولار سنوياً إذا شجعت الفلاحين على زراعة القمح وتمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي □